

مركز " شمس " ينظم جلسة حوارية حول تفعيل آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني

24-01-2018 الأربعاء

رام الله - نساء FM :- نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس " بدعم من برنامج سواسية، البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف "برنامج تعزيز سيادة القانون" في دولة فلسطين .جلسة حوارية حول تفعيل آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني، حضره ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ، ومجلس حقوق الإنسان، والنقابات المهنية والعمالية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وباحثين وصحفيين، وهدف اللقاء إلى بحث سبل توطين مفهوم الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية في عمل القطاع الأمني في سياقات عملية وتتسجم مع حقوق الإنسان وحرياته ، هذا إلى جانب عرض تجارب المؤسسات في الرقابة على عمل المؤسسة الأمنية . وسبل تطوير العمل الرقابي وتعزيز مفهوم المساءلة المجتمعية في عمل مؤسسات المجتمع المدني .

وقد تحدث في اللقاء الناشط الحقوقي المحامي صلاح موسى مبيناً مفهوم الرقابة وعلاقتها بالمساءلة المجتمعية على المستوى المحلي والدولي وأنواع الرقابة سواء التشريعية أو القضائية أو الإعلامية أو السياسية ، وقال أن هناك إطار ناظم يحمي الحقوق والحرريات ويحول دون سقوط الجرائم المتعلقة بالحقوق والحرريات بالتقادم وأشار إلى أهمية انضمام فلسطين للبروتوكول الاختياري الخاص بمناهضة التعذيب وما سيترتب عليه من محاذير في عمل الأجهزة الأمنية .

كما واجمع المشاركون على أن هناك تطور في عمل الأجهزة الأمنية وان طبيعة العقوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني تتعلق بعدد من القضايا منها عدم وجود قانون ينظم الحق في الحصول على المعلومات ، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني بلورة تصور ذات صيغة عمل مشتركة للرقابة على عمل الأجهزة الأمنية. وضرورة وجود شراكة بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني وتنسيق دائم فيما بينها .

وفي نهاية الجلسة الحوارية أوصى المشاركون بضرورة إنشاء جسم رقابي من مؤسسات المجتمع المدني يقوم على أسس ائتلافية للرقابة على قطاع الأمن. وإعداد ورقة عمل مفاهيمية تحدد مفهوم الرقابة وأسسها القانونية ، وتعزيز مفهوم الرقابة والمساءلة المجتمعية على طريق بناء مفهوم وطني متفق عليه للتعامل مع ملف الانتهاكات وتعزيز أسس المحاسبة الإدارية والقانونية لمنتهكي الحقوق والحرريات من قبل الأجهزة الأمنية. وإطلاق حملة وطنية لبناء ثقافة مجتمعية شاملة لتعزيز مفهوم المساءلة والمحاسبة في عمل الأجهزة الأمنية. وضرورة دعوة الأجهزة الأمنية ومن خلال مسؤوليها للمساءلة عبر عقد جلسات استماع .أهمية تواصل مؤسسات المجتمع المدني مع مجموعات العمل المشكلة في الضفة من أعضاء المجلس التشريعي لغايات تفعيلها وإشراكها في العمل المجتمعي والدعم لتعزيز دورها في حماية الحقوق والحرريات عبر الرقابة على عمل الأجهزة الأمنية. إنشاء جسم رقابي من المؤسسات الحقوقية

لإدراج مفهوم الرقابة والمساءلة المجتمعية في قطاع الأمن بما يتفق مع المنهج الحقوقي القائم على حماية الحقوق والحريات .

مركز " شمس " ينظم جلسة حوارية حول تفعيل آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني

2018-01-24

رام الله - نساء FM :- نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية " شمس "



بدعم من برنامج سواسية، البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف" برنامج تعزيز سيادة القانون" في دولة فلسطين. جلسة حوارية حول تفعيل آليات الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني، حضره ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ، ومجلس حقوق الإنسان، والقبائل المهنية والعمالية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وباحثين وصحفيين، وهدف اللقاء إلى بحث سبل توطئ مفهوم الرقابة المدنية والمساءلة المجتمعية في عمل القطاع الأمني في سياقات عملية وتنسجم مع حقوق الإنسان وحرياته ، هذا إلى جانب عرض تجارب المؤسسات في الرقابة على عمل المؤسسة الأمنية . وسبل تطوير العمل الرقابي وتعزيز مفهوم المساءلة المجتمعية في عمل مؤسسات المجتمع المدني .

وقد تحدث في اللقاء الناشط الحقوقي المحامي صلاح موسى مبيناً مفهوم الرقابة وعلاقتها بالمساءلة المجتمعية على المستوى المحلي والدولي وأنواع الرقابة سواء التشريعية أو القضائية أو الإعلامية أو السياسية ، وقال أن هناك إطار ناظم يحمي الحقوق والحريات ويجول دون سقوط الجرائم المتعلقة بالحقوق والحريات بالتقادم وأشار إلى أهمية انضمام فلسطين للبروتوكول الاختياري الخاص بمناهضة التعذيب وما سيترتب عليه من مبادئ في عمل الأجهزة الأمنية .

كما واجمع المشاركون على أن هناك تطور في عمل الأجهزة الأمنية وإن طبيعة العقبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني تتعلق بعدد من القضايا منها عدم وجود قانون ينظم الحق في الحصول على المعلومات ، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني بلورة تصور ذات صبغة عمل مشتركة للرقابة على عمل الأجهزة الأمنية. وضرورة وجود شراكة بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني وتنسيق دائم فيما بينها .

وفي نهاية الجلسة الحوارية أوصى المشاركون بضرورة إنشاء جسم رقابي من مؤسسات المجتمع المدني يقوم على أسس التلاقية للرقابة على قطاع الأمن. وإعداد ورقة عمل مفاهيمية تحدد مفهوم الرقابة وأسسها القانونية ، وتعزيز مفهوم الرقابة والمساءلة المجتمعية على طريق بناء مفهوم وطني متفق عليه للتعامل مع ملف الانتهاكات وتعزيز أسس المحاسبة الإدارية والقانونية لمنتهكي الحقوق والحريات من قبل الأجهزة الأمنية. وإطلاق حملة وطنية لبناء ثقافة مجتمعية شاملة لتعزيز مفهوم المساءلة والمحاسبة في عمل الأجهزة الأمنية. وضرورة دعوة الأجهزة الأمنية ومن خلال مسؤوليها للمساءلة عبر عقد جلسات استماع. أهمية تواصل مؤسسات المجتمع المدني مع مجموعات العمل المستقلة في الضفة من أعضاء المجلس التشريعي لغايات تفعيلها وإتراكها في العمل المجتمعي والدعم لتعزيز دورها في حماية الحقوق والحريات عبر الرقابة على عمل الأجهزة الأمنية. إنشاء جسم رقابي من المؤسسات الحقوقية لإدراج مفهوم الرقابة والمساءلة المجتمعية في قطاع الأمن بما يتفق مع المنهج الحقوقي القائم على حماية الحقوق والحريات .

http://radionisaa.ps/ar_page.php?id=7992f6y7967478Y7992f6